رئيس الوزراء يكشف أرقام الموازنة ويؤكد استقرار الإنفاق وتمويل المشاريع

أكد رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، اليوم الثلاثاء، أن الموازنة الثلاثية وفرت استقراراً بالإنفاق وضمنت تمويل المشاريع، مشيراً الى توقعاته بعدم الذهاب إلى الموازنات الثلاثية بعد الآن، ومبينا أن "موازنة العراق كانت 24 مليار دولار عام 2004، وأن أكثر من 22 تريليون دينار تصرف سنوياً على قطاع الطاقة.

وقال السوداني في لقاء خاص مع برنامج دينار تابعته "المطلع"، أن "عدد الموظفين عام 2025 هو 4 ملايين و550 ألف"، لافتا إلى أن "عدد المتقاعدين المدنيين والعسكريين 2 مليون و960 ألف".
وأشار إلى أن "43 مليون مواطن يستفيدون من البطاقة التموينية"، موضحا أن "4 ملايين و500 ألف اسم غير مستحق كانت تصرف لهم البطاقة التموينية".
وتابع، أن "أكثر من 22 تريليون دينار تصرف سنوياً على قطاع الطاقة"، لافتا الى أن "تخصيصات الحماية الاجتماعية بلغت 6 تريليون دينار سنوياً."
وبين أن "12 تريليون دينار مخصصة للمشاريع الخدمية من الموازنة السنوية"، مؤكداً "أجرينا إصلاحات هامة لخفض النفقات والهدر المالي."

وأشار إلى أن "مراجعة عقود الكهرباء السابقة وفرت 43% من الكلف السابقة"، مبينا ان "هناك من يرفض التنظيم المؤسسي لأنه يعتاش على الفوضى".

ومضى بالقول: أنه "لا توجد دولة في العالم اليوم من دون ديون داخلية أو خارجية"، مشيرا الى أن "جميع الموازنات التي أقرتها الحكومات السابقة تتضمن عجزاً مالياً."

وبين أن "مجموع الدين الخارجي هو 10 مليارات و56 مليون دولار"، مشيرا الى أن "الدين الخارجي للعراق هو الأدنى بين دول المنطقة".

وتابع انه "يمكن تجاوز الأزمة المالية من دون الإضرار بالمواطنين"، مبينا أن "احتياطي الذهب للعراق ارتفع من 130 إلى 172 طناً".

وأكد السوداني، "انخفاض مؤشر التضخم من 7.5% إلى 2.7%"، لافتا الى أن "الحكومة تمكنت من خفض الفجوة في سعر الصرف".

وتابع: "نميل إلى الاستقرار في تثبيت سعر الصرف وعدم تغييره كل فترة"، لافتا الى انه "دعمنا تصحيح أوضاع المصارف الأهلية وعودتها إلى السوق".

وأكمل: "حان الوقت لمراجعة التباين في سلم رواتب موظفي الدولة"، لافتا الى ان "هناك 34 قانوناً وقراراً خاصاً يتعلق برواتب موظفي الدولة".

وشدد على ضرورة تعديل القوانين المتعلقة بالمخصصات الإضافية، مشيرا الى ان "الدولة مسؤولة عن حماية القطاع الخاص من الابتزاز والبيروقراطية".

وتابع: "حصلنا على الكثير من المكاسب للدولة من خلال الاستثمارات المميزة"، مؤكدا "تطوير 66 شارعاً في مدينة الصدر مقابل إجازة استثمار 200 دونم".

وبين ان "الاستثمارات توفر عائدات إضافية مهمة للبلد"، مشيرا الى ان "مشروع تطوير حقول كركوك الأربعة قيمته 26 مليار دولار".

ولفت الى ان "عودة أكسون موبيل بسبب شفافية الإجراءات التي اتخذتها الحكومة"، مؤكدا ان "أكسون موبيل وشيفرون وهاليبرتون تمتلك تكنولوجيا وتقنيات حديثة".

واوضح ان "المدن السكنية توفر خيارات بديلة لجميع الطبقات".

واشار رئيس الوزراء الى ان "حرق الغاز المصاحب كان يتسبب بخسارة 5 مليار دولار سنوياً"، مبينا ان "مشاريع استثمار الغاز المصاحب وصلت إلى 72%".

وتابع انه "لأول مرة يقوم العراق بتصدير الكاز بتوقيع عقد 100 ألف طن".

واشار الى ان "النفق المغمور تحفة عمرانية تُنفذ لأول مرة في المنطقة"، موضحا ان "طريق التنمية يستخدم لنقل النفط والغاز والاتصالات."

واكمل ان "الأجهزة الرقابية أكدت عدم وجود تخمينات عالية في كلف المشاريع"، لافتا الى ان "الأزمات الاقتصادية هي سياق عالمي تعيشه الكثير من الدول".